حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف

الباحثة / عبير رفعت عبدالله محمد

إشـــراف

الأستاذ الدكتور/ زاهر فؤاد محمد أبو السباع

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف، وهذا بعد تحديد تعريف الحديث الضعيف وتبيان الفرق بينه وبين الأنواع الأخرى من الحديث، وصولاً الى الجزم بحكم الاحتجاج بالحديث الضعيف بناءً على ما جاء في القرآن الشريف والسنة النبوية الشريفة، ومن اجل تحقيق هدف الدراسة والاجابة على السؤال الجوهري لها تم اعتماد المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أبرزها: أن الحديث الضعيف لا يحتج به في العقائد والأحكام الشرعية أما في الفضائل والترغيب والترهيب يحتج به؛ والله أعلم، وقد اوصت الدراسة بضرورة التمييز بين المقبول والمردود من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدم الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة ففي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة والحسنة خير زاد لهم على طريق الدعوة.

Abstract:

This study aims to analyze the ruling on citing weak hadiths as evidence, after defining weak hadiths and clarifying the difference between them and other types of hadiths, arriving at a firm ruling on citing weak hadiths based on what is stated in the Holy Quran and the Sunnah of the Prophet. In order to achieve the study's objective and answer its fundamental question, the descriptive approach and content analysis method were adopted. The study reached a number of results, the most prominent of which are: weak hadiths are not used as evidence in matters of belief and Islamic rulings, but they are used as evidence in matters of virtues, encouragement and intimidation; and God knows best. The study recommended the necessity of distinguishing between acceptable and rejected hadiths of the Messenger of Allah (peace and blessings of Allah be upon him), and not relying on weak and fabricated hadiths, as the authentic and good hadiths of the Messenger of Allah (peace and blessings of Allah be upon him) are the best provision for them on the path of da'wah ..

التمهيد:

السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، وقد ثبت هذا بالقران الكريم، والسنة النبوية، (والأيات والأحاديث كثيرة في هذا الباب)، وكذلك باجماع الأمة، وقد ثبت عن الإمام الشافعي القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن، فيجب العمل بالأحاديث النبوية، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ثبت عن رسول الله الشيئ فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنهُ شيئ غيرهُ، بل الفرض الذي [1] على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره.

أما بنسبة الأحاديث الضعيفة، فالمحدثون لا يرون الاحتجاج إلا بالحديث الصحيح، وخاصة في الأصول، أي العقائد، وأصول العبادات والمعاملات، وكذلك في أصول الأحكام العملية (الحلال، والحرام، والمكروه، والمندوب، والمباح)، وكذلك في الأصول الذي أجمعوا عليها، والأحاديث الضعيفة الشديدة لا يجوز ولا تحل روايتها إلا على سبيل القدح، وبيانها للناس، **وأقوال الأئمة حول هذا كثيرة أذكر منها :**

قال شيخ الإسلام إبن تيمية –رحمه الله لما قال أحد من الأئمة:" لايجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذ افقد خالف الإجماع"[2]

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: "كل من روى عنهُ حديث ممن يتهم ويضعف لغفلتهِ أو لكثرة خطئهِ ولايعرف[3]ذلك الحديث إلا من حديثهِ فلا يحتج به".

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:" سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد[4]الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا".

وقد تكلم العلامة المعلمي رحمه الله على ماينسب إلى بعض الأئمةمن التسا هل فقال:" معنى التساهل في عبارة الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن[5]يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة"

([1]) **ينظر:** الرسالة، لأبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، ص٣٣٠، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م .

([2]) **ينظر:** الفتاوى الكبرى لابن تيمية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، ١٥٢/١، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

([3]) **ينظر:** العلل الكبير، لأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، ١٢٦/١، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، نشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

([4]) **ينظر:** المراسيل، لأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، ص٧، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

([5]) ينظر: الانوار الكاشفة للمعلمي ٨٨/٨٧.

أما غير هذا فاختلف العلماء في الاحتجاج بالاحاديث الضعيفة **الى ثلاثة أقوال:**

١ – يحتج به مطلقاً ٢ – لا يحتج به مطلقاً ٣ – يحتج به في الفضائل ولا يحتج به في الأصول والعقائد.

تَّعْرِيفُ الْحَدِيثِ.

والحديث: في اللغة يطلق على معنيين: الخبر قليلاً كان أو كثيرًا[١]؛ أو الجديد في الأشياء[٢].

والحديث في الاصطلاح: ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ، أو فعل، أو تقرير، أو وصف، أو ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي[٣].

أما علم الحديث: فهو علم يعرف به معرفة ما يقبل ويرد من الراوي والمروي[٤] وقيل: معرفة القواعد والمعرفة بحال الراوي والمروي[٥].

التَّعْرِيفُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ.

من المعروف لدى علماء الحديث، أن كل حديث قبل أن يحتج به لابد من النظر فيه، هل هو مقبول **فيحتج به ويعمل به؟ أو مردود فلا يحتج به ولا يعمل به؟.**

والحديث المقبول هو: "الصحيح، وهو ما كان على مرتبة من مراتب الصحة،وهو الحديث الذي يحتج به ويعمل به، ومن العلماء من قام بتقسيمهِ إلى صحيح وحسن بحسب قوته، وكلاهما يحتج به ويعمل به[٦]

أولا: الحديث الصحيح:

هو: الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ولم يكن شَاذاً ولا مُعلاً [٧].

---

(١) **ينظر:** مختار الصحاح ، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، باب الحاء، ص٦٨، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

(٢) **ينظر:** لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، فصل: الحاء المهملة، ١٣٢/٢، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

(٣) **ينظر:** المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، ص٣٠، تحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه، الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث (مطبوع مع شرح منلا حنفي عليه)، يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ص٦، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – بمصر، باشر طبعه: محمد أمين عمران، عام النشر: ١٣٥٠ هـ – ١٩٣١ م، رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ص٦٥، تحقيق: علي زوين، نشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، ص١٥٦، تحقيق، قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، نشر: دار الأرقم – لبنان – بيروت، بدون ذكر تاريخ الطبعة، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، ص٦١، نشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، بدون ذكر تاريخ الطبعة.

(٤) **ينظر:** معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لأبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ص٧٩، تحقيق: عبد اللطيف الهميم –ماهر ياسين الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، نشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، مشيخة القزويني، لأبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عمر القزويني (المتوفى: ٧٥٠هـ)، ص٩٣، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ –٢٠٠٥م، النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، ٢٧/٢، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

(٥) **ينظر:** النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ٢٢٥/١، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،= =المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، ص٢٨، نشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى: –١٤١٨ هـ –١٩٩٨م.

(٦) **ينظر:** نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ص٥٩، تحيقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، نشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ه.

(٧) **ينظر:** المدخل إلى كتاب الإكليل لابن أبي البيع ص٣٦، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح ص٧٢، الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص٢٤، مشيخة القزويني للقزويني ص٩٢، اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٢١، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢٣٤/١، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في

وهذه الشروط الخمسة[١] المذكورة في التعريف إذا توفرت في الحديث يُحكم عليه بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث.

والحديث الصحيح ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: الصحيح لذاته: هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها[٢] أو هو الحديث الذي توفرت فيه شروط الصحة السابقة في تعريف الحديث الصحيح.

ومثال ذلك ما ذكر في الصحيحين[٣] من حديث جابر قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحرب خدعة "[٤].

الثاني: الصحيح لغيره: هو ما صحح لأمر أجنبي عنه، إذا لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، كالحسن فإنه إذا روي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة[٥].

ثانيا: الحديث الحسن:

هو: ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة، وهو يشبه الصحيح، لأنه يتفق معه في شروطه عدا ما يتعلق بالضبط، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، والحسن راويه خف ضبطه، أي أنه في الدرجة الدنيا من الضبط المقبول، ومن هذا يتضح سبب كونه مقبولاً وحجة[٦].

ثالثاً: الحديث الضعيف:

لغة: الضعيف ضد القوي، **وقيل:** الضعف (بالضم) فى الجسد، و (بالفتح) فى الرأي[٧]والعقل، **وقيل:** وهما معا جائزان فى كل وجه، وقال الأزهري رحمه االله: "هما عند جماعة أهل[٨]

مصطلح أهل الأثر لابن حجر ص٥٩، توجيه النظر إلى أصول الأثر للسمعوني ١٨٠/١، تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع ٨٠٧/٢، معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص٧٩، الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي، الصحيح فيها لنور الدين عنتر ص٣٣

(١) **أي:** اتصال السند، العدل، الضبط، أن يكون خالياً من الشذوذ، أن يكون خالياً من العلة.

(٢) **ينظر:** محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، ص١٤٦، نشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، بدون ذكر تاريخ الطبعةن وسنة النشر.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، ٦٤/٤، رقم: ٣٠٣٠، ومسلم في= =صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز الخداع في الحرب، ١٣٦١/٣، رقم: ١٧٣٩.

(٤) **ينظر:** الروضة الندية شرح الدرر البهية، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، ٣٤١/٢، نشر: دار المعرفة، بدون ذكر تاريخ الطبعة وسنة النشر.

(٥) **ينظر:** قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، ص٥٦، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

(٦) **ينظر:** المصدر السابق ص٥٦.

(٧) **ينظر:** لسان العرب لابن منظور، مادة (ضعف) ٢٠٣/٩.

(٨) **ينظر:** تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، ١٥٢/١، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

البصرة باللغة لغتان جيدتان مستعملتان في ضعف البدن وضعف الرأي، والضعف حسي[1]ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.

عرَّف المتقدمون والمتأخرون الحديث الضعيف بألفاظ مترادفة :، فهو عند المتقدمينُ العلماء: يمكن أن نقول عندهم ليس تعريفاً مستقلاً بعنوان حديث الضعيف بل هم يعرفون التعريف الصحيح فينتج منه تعريف الحديث الضعيف.

قال الإمام الشافعي (رحمه االله):"ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث على المعنى وهو غيرعالم بما يحل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام وإذا أداه بحروفهِ فلم يبقى وجه يخاف فيه إحالته الحديث حافظاً إذا حدث به من حفظه حافظاً لكتابه إذا حدث من كتابهِ إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه ويُحدث عن النبي ما يُحدث الثقات خلافه عن النبي ويكون هكذا من فوقهِ ممن حدثهُ حتى ينتهي [2]بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه.

فلو نظرنا إلى التعريف فيعرف ان هذا تعريف للحديث الصحيح، وهذا نفس التعريف للحديث الصحيح عند المتأخرين.

خلاصة قول الإمام الشافعي رحمه االله تعالى :

- أن يكون من حدث به ثقة في دينه، فيه إشارة إلى عدالة الراوي .
- معروفا بالصدق في حديثه، فيه إشارة إلى ضبط الراوي .
- عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، فيه إشارة إلى تام الضبط .
- حافظاً إذا حدث به من حفظه حافظاً لكتابه إذا حدث من كتابه إذا شارك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، فيه إشارة إلى تأكيد الضبط .
- بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، يشير به إلى عدم العلة.

فيعرف من هذه الشروط كلها تعريف الحديث الضعيف، وهو أنه لو فقد شرطاً من هذه الشروط فيصير الحديث ضعيفاً حينئذ عندهم.

---

(1) **ينظر:** تيسير مصطلح الحديث د/محمود الطحان ص٦٢.

(2) **ينظر:** الرسالة للشافعي ص٣٧٠.

وذكر الخطيب البغدادي عن الذهلي تعريف الحديث الضعيف، قال محمد بن يحي الذهلي : ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح"[١].

وقال يحي بن محمد بن يحي الذهل:" لا يكتب الخبر عن النبي صلى الله عليه و سلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي –صلى الله عليه و سلم– بهذه الصفة ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح فإذا ثبت الخبر عن النبي –صلى الله عليه و سلم– بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به وترك مخالفتهُ[٢].

فَيُفهم من هذه التعريفات للحديث الصحيح، تعريف الحديث الضعيف وهو ً أن يوجد الإنقطاع أو رجل مجهول أو مجروح في السند ، فهذا يكون حديثا ضعيفاً، وهذا تعريفه عند المتقدمين.

هو: ما لم يجمع شروط الحديث الصحيح ولا الحديث الحسن[٣]، فإذا اختل في حديث شرط أو أكثر من شروط الحديث المقبول فهو ضعيف، والضعيف على مراتب، منها ما ينجبر –أي يمكن أن يترقى إلى مرتبة الحسن لغيره كما مر إذا تعددت طرقه–، ومنها ما لا ينجبر فلا يقوي غيره ولا يتقوى بغيره.

تعريف الضعيف عند المتاخرين:

قال إبن الصلاح:"كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولاصفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف"[٤].

وقد تابعه على ذلك جماعة من الأئمة كالإمام النووي[٥]، وإبن جماعة[٦]، وإبن كثير[٧] وإبن الملقن[٨]، وأبى الحسن الجرجاني[٩]،رحمهم الله.

---

(١) **ينظر:** الكفاية في علوم الرواية، : لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ٢٠/١، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

(٢) **ينظر:** المصدر السابق ٢٠/١.

(٣) **ينظر:** معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ص٤١.

(٤) **ينظر:** مقدمة ابن الصلاح ص٦.

(٥) **ينظر:** ارشاد طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق ١٥٣/١.

(٦) **ينظر:** المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، لأبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، ص٨٣، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

(٧) **ينظر:** الباعث الحثيث، لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ص٣٧، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية .

(٨) **ينظر:** التذكرة في علوم الحديث، : لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، ص١٥، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمَّار، عمَّان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

(٩) **ينظر:** المختصر في علوم الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، ص٤٧، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

وقال الإمام السخاوى رحمه االله فى تعريفه:"ولا احتياج لضم الصحيح إليه فانه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر"[1].

وقال العراقي رحمه االله:" وقول إبن الصلاح: وما لم يجمع صفات الصحيح ولاصفات الحسن ؛ فذكر الصحيح غير محتاج اليه لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر[2].

وقال الإمام الزركشي – رحمه االله–الجواب عن صنيع إبن الصلاح فقال عقب حكايته الإعتراض السابق:" وهو عجيب، لأن مقام التعريف يقتضى ذلك، ولأنه لايلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح لايسمى ً، فالترديد متعين حسنا ، ونظيره قول النحوي: بعد تعريف الإسم والفعل "الحرف مالم يقبل ً من علامات الإسم ولاعلامات الفعل، ثم لو عكس شيئا هذا الاعتراض فقيل: لا حاجة لذكر الحسن، بناء على أنه ليس ثم غير قسمين: صحيح وضعيف–كما سبق عن الجمهور–لكان أقرب[3].

واعترض الحافظ إبن حجر –رحمه االله– على هذا الجواب، وأكد أن تعريف إبن الصلاح رحمه االله معترض، وقال:" التنظير غير مطابق"[4].

وللحافظ تعريف مختصر للحديث الضعيف، وذلك فى قوله:"ولو عَبرَ إبن الصلاح بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، لكان أسلم من الإعتراض وأخصر"[5].

فخلاصة ذلك: أن تعريف الحديث الضعيف عند المتقدمين والمتأخرين ألفاظ مترادفه.

صفات القبول:

صفات القبول عند أهل الحديث بينها الحافظ العراقى بقوله وشروط القبول هى شروط الصحيح والحسن **وهى ستة:**

١- إتصال السند حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده.

٢- عدالة الرجال.

٣- والسلامة من كثرة الخطاء والغفلة

٤- ومجي الحديث من وجه آخر حيث كان فى الإسناد مستور لم تُعرف أهليتهُ، وليس ً متهما كثير الغلط .

٥- السلامة من الشذوذ.

---

(1) **ينظر:** المصدر السابق ٩٦/١.

(2) **ينظر:** شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) ٥٨/١، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

(3) **ينظر:** النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ٤٩٦/٢.

(4) **ينظر:** المصدر السابق ٤٩١/١.

(5) **ينظر:** المصدر السابق ٤٩٢/١.

٦- السلامة من العلة القادحة[١].

رابعاً: أقسام الحديث الضعيف:

والحديث الضعيف له أقسام كثيرة، منها ما ليس له لقب خاص، ومنها ما له لقب خاص جعلها بعض المصنفين أنواعاً من أنواع علوم الحديث مع كونها تدخل تحت مسمى الضعيف، كما فعل ابن الصلاح في كتابه معرفة أنواع علوم الحديث، وتبعه من جاء بعده من المصنفين في كتبهم، كالنووي، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي، ومما له لقب خاص: مرسل، ومعلق، **والحديث الضعيف:** هو الحديث المردود كما سماه الحافظ ابن حجر بالمردود في كتابه[٢]، وأودع الحافظ ابن حجر الحديث الضعيف في كتابهِ -رغم زعمهِ بأنه مردود-لأسباب، منها أن الحافظ أراد أن يورد الأحاديث التي استدل بها الفقهاء، خصوصاً فقهاء مذهبه (الشافعية)، فأورد بعض الأحاديث أو الألفاظ الضعيفة لما يترتب عليها أثر فقهي[٣]، وهذا التعليل ظاهر من عنوان الكتاب وهو بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ومنهج ابن حجر في التضعيف هو كالنوع السابق، فقد يورد حكما من عنده، وقد ينقله عن غيره، والحديث الضعيف أنواعه الرئيسية ثلاثة:

أولها: الضعيف ضعفاً يسيراً: وهو أنواع كثيرة منها :المدلس، المرسل، المنقطع، المعلق، المعضل، العلة، الشاذ والمقلوب.

ثانيها: الضعيفُ ضعفاً شديداً: وهو أنواع منها :المنكر والمتروك.

وثالثها: الموضوع: وهذا شر أنواع الضعيف[٤].

خامساً: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف ٠

القول الأول: يحتج بالحديث الضعيف مطلقاً، وعزيَ هذا إلى أبي داود والإمام أحمد[٥]، وأبو حاتم الرازي[٦]، ويقولون:" وضعيف الحديث أولى من الرأي والقياس"، وهذا محمولٌ على الضعيفِ غيرِ شديدِ الضعفِ ولا الموضوعِ، حيث كان يعرف أحمد بن حنبل، ومن قبله من

---

(١) **ينظر:** ألفية العراقي ١/١١٢.

(٢) **ينظر:** نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ص١٤٠، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ه.

(٣) **ينظر:** بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ص٢٧، تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري، الناشر: دار الفلق – الرياض، الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ ه.

(٤) **ينظر:** قواعد التحديث للقاسمي ص١٠٨-١٦٨، مقدمة ابن الصلاح ص١-١٨.

(٥) **ينظر:** قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٧٠.

(٦) قال عبد الرحمن :سئل ابى عنه فقال :لم يرو عنه غير أبي ذئب وليس هذا اسناد تقوم به الحجة يعنى الحديث الذى يروى مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه-أن الخراج بالضمان غير انى اقول به لأنه اصلح من اراء الرجال". **ينظر:** لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ٨/٣٤٧، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

العلماء، أن الحديث قسم إلى نوعين: "صحيح، وضعيف" والضعيف عندهم ينقسم إلى (ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن).

ويؤيّد هذا ما قاله ابن رجب في شرح علل الترمذي حيث قال:" وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون :منكر، وموضوع، وباطل، وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافهُ، ومرادهُ بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن"[1].

ومما يؤكد ذلك ما ذكره صاحب كتاب "أعلام الموقعين": "والأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعهُ، وهو الذي رجحهُ على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل بهِ؛ بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عندهُ مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس"[2].

القول الثاني: لا يحتج بالحديث الضعيف مطلقاً لا في الأصول ولا في الفضائل والمواعظ.

هذا القول حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين، وإلى هذا ذهب أبوبكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، لما عرفناهم لشروطهما للصحيح، وهو مذهب ابن حزم الظاهري[3]، والشهاب الخفاجي والجلال الدواني[4].

وقال الإمام مسلم رحمه الله: في مقدمة صحيحه :" إعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين :أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"

---

(1) **ينظر:** تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف بابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، ص١١٨، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، تشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٤م، بدون ذكر رقم الطبعة.

(2) **ينظر:** إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ٢٥/١، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة: ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

(3) ذكر جمال الدين القاسمي هذا وقال:" والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً، يدل عليه شرط البخاري في صحيحة، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف كما أسلفناه، وعدم إخراجهما في صحيحهما شيئاً منه، وهذا مذهب ابن حرم رحمه الله أيضاً، حيث قال في "الملل والنحل":" ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة حتى يبلغ إلى النبي إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء انتهى. **ينظر:** قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ٧٠.

(4) **قال السخاوي** :" ولذا كان ابن خزيمة وغيره من أهل القرية إذا روى حديثا ضعيفاً قال حدثنا فلان مع البراءة من عهدته وربما قال هو والبيهقي إن صح الخبر وهذا التساهل والتشديد منقول عن ابن مهدي عبد الرحمن وغير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبار والسفيانين بحيث عقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة كاملة والخطيب في كفايته فتح المغيث ١/ ٢٨٨ ٣.

وقال رحمه الله بعدما ذكر وجوب الكشف عن معايب الرواة قال: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها ....."[١].

قال ابن رجب رحمه الله: "وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا يروي أحاديث الترغيب إلا عمن تروى عنه الأحكام، وهذا ظاهر كلام بن حبان –رحمه الله– فى كتابه[٢] فإنه أوجب في المقدمة لمن يروي الحديث - التمييز بين الصحيح والسقيم ولم يفرق بين ما كان في فضائل الأعمال وبين ما كان في الأحكام[٣].

القول الثالث: يحتج به في الفضائل والمواعظ ولا يحتج به في الأصول والعقائد بشروط.

قال الإمام أحمد: "أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجيء شيء فيه حكم"[٤].

وقال ابن مهدي" :أنه كان يقول إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال[٥].

وقال سفيان الثوري: "خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص"[٦].

وقال بن عيينة:" لا تسمعوا من بقيةِ ما كان في سنةٍ واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره"[٧].

وقال ابن عبد البر:" أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى من يحتج به وقال الحاكم سمعت أبا زكريا الغبري يقول الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب أو ترهيب أغمض عنه وتسهل في رواته"[٨].

---

(١) **ينظر:** مقدمة صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ١٢/١، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون ذكر تاريخ الطبعة، وسنة النشر.

(٢) **ينظر:** شرح العلل للترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ١/ ٣٧٣، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعة: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٣) **ينظر:** المجروحين لأبى حاتم، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي(ت ٣٥٤هـ)، ١/٦ – ٢٥/٧، المحقق: محمود إبراهيم زايد، طبعة: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ.

(٤) **ينظر:** الكفاية في علوم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ١٣٤/١، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

(٥) **ينظر:** الجامع لا اخلاق الراوي، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ٩١/٢، المحقق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف – الرياض للبغدادي.

(٦) **ينظر:** الكفاية في علوم الراوية للخطيب البغدادي ١٣٤/١.

(٧) **ينظر:** الكفاية في علوم الراوية للخطيب البغدادي ١٣٤/١.

(٨) **ينظر:** فتح المغيب للسخاوي ٢٨٨/١.

وقال النووي، قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم :"يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا"[١]، وقال رحمه الله: إتفق العلماء على جواز العلم بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال[٢] .

وقال السيوطي:" ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد (الضعيفة) ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى وما يجوز ويستحيل عليه، وتفسير كلامه (والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما) وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواعظ وغيرها (مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام)[٣].

فأقوال هذه الأئمة كلها تدل على العمل بالحديث الضعيف، ولكن لا بد أن نلاحظ فيه أمرا مهماً، أو لهم شروط تدل على عدم العمل بالحديث الضعيف الذي عليه مصطلحنا، **والثاني** : أنهم ماكانوا يريدون من الحديث الضعيف، ضعفه مطلقاً، بل كانوا يقسمونه إلى قسمين :الضعيف، والآخر، الحسن في مصطلحنا نحن، فهذا هو القول الذي يقول به المتأخرون كذلك فلا مخالفة بين المتقدمين والمتأخرين عندئذ .وقد ذكروا له شروطا:

أما الشروط:-

ذكر الحافظ ابن حجر له ثلاثة شروط:

أحدها : أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه ، نقل العلائي الاتفاق عليه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط[٤].

---

(١) **ينظر:** الأذكار، لأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ٨٢/١، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

(٢) **ينظر:** مقدمة الأربعين النووية، لأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

(٣) **ينظر:** تريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ٢٩٨/١، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر: دار طيبة.

(٤) **ينظر:** قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٧٢.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فله الحمد أولاً وأخراً، وظاهراً، وباطناً، وله الحمد علي كل حال ونعوذ بالله من حال أهل النار، وأشهد أن لا إله إلا الله، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، وأشهد أن محمداً عبدهُ ورسولهُ، نبيه المصطفي وحبيبهُ المجتبي، سيد الأولين والأخرين، وحبيب رب العالمين– صلي الله عليه وسلم–.

أما بعـــــــد....

ينتج من جميع ماسبق أنهٌ لا يجوز العمل والاحتجاج بالحديثِ الضعيف.أما الحديث شديد الضعف أو الموضوع لا أحد يختلف في عدم الاحتجاج به.وكذلك في الأصول (العقائـــد، والعبـــادات، والمعاملات، وأصول الأحكام العملية)أما في غير ذلك فاختلف العلماء فيه إلا أنه إختلاف فـــي المصطلح ماكانوا يريدون من الحديث الضعيف، ضعفه مطلقاً، بل كانوا يقسمونه إلى قسمين : الضعيف، والآخر، الحسن في مصطلحنا نحن، فهذا هو القول الذي يقول به المتأخرون كذلك فلا مخالفة بين المتقدمين والمتأخرين عندئذ.وكذلك ذكروا شـــروطاً تـــدل علـــى عـــدم الاحتجـــاج بالأحاديث الضعيفة.وأوصي نفسي والمسلمون أنه يجب عليهم وخاصة على كل عالم وخطيـــب وواعظ وغيرهم أن لا يحدثوا الناس إلا بما عرف مخرجه وصحته، وإلا، فلهم حظ وافـــر مـــن أحاديث الوعيد الثابتة عن النبي في تحريم الكذب عليه.

فهرس المصادر والمراجـــع.

الرسالة، لأبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـــ)، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـــ/١٩٤٠م .

الفتاوى الكبرى لابن تيمية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـــ)، ١ نـــشر: دار الكتـــب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٧م.

العلل الكبير، لأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمـــذي، (المتـــوفى: ٢٧٩هـــ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي الـــسامرائي ، أبـــو المعـــاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، نشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيـــة - بيـــروت، الطبعـــة: الأولى، ١٤٠٩

المراسيل، لأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـــ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرســـالة - بيـــروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن ســـعد الله بـــن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـــ)، تحقق: د. محيي الدين عبد الـــرحمن رمضان، نشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه،

الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث (مطبوع مع شرح منلا حنفي عليه)، يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـــ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاســـة الـــشيخ حـــسن الإنبابي، نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر، باشر طبعه: محمد أمين عمران، عام النشر: ١٣٥٠ هـــ - ١٩٣١ م.

النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـــ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: أضواء السلف - الريـــاض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـــ -١٩٩٨م.

النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجـــر العـــسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـــ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمـــي بالجامعـــة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـــ/١٩٨٤م،

التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، ص٢٨، نشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى: -١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.

المدخل إلى كتاب الإكليل لابن أبي البيع ، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي .

الروضة الندية شرح الدرر البهية، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، نشر: دار المعرفة، بدون ذكر تاريخ الطبعة وسنة النشر.

المجروحين لأبى حاتم، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي(ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، طبعة: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ.

الكفاية في علوم الراوية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

الجامع لا اخلاق الراوي، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف – الرياض للبغدادي.

التذكرة في علوم الحديث، : لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمَّار، عمَّان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة: ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

المختصر في علوم الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

الأذكار، لأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م

الكفاية في علوم الرواية، لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

الباعث الحثيث، لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية .

بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ص٢٧، تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري، الناشر: دار الفلق – الرياض، الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ ه.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر: دار طيبة

تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف بابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، تشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٤م، بدون ذكر رقم الطبعة.

تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: علي زوين، نشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه.

شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، تحقيق، قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، نشر: دار الأرقم – لبنان – بيروت، بدون ذكر تاريخ الطبعة.

شرح العلل للترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعة: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، نشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، بدون ذكر تاريخ الطبعة.

مشيخة القزويني، لأبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عمر القزويني (المتوفى: ٧٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

مقدمة صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون ذكر تاريخ الطبعة، وسنة النشر.

مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق:يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

مقدمة الأربعين النووية، لأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لأبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ص٧٩، تحقيق: عبد اللطيف الهميم –ماهر ياسين الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، نشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ه.